

أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية

اسم الطالب

احمد عبيد الحربي

الرقم الجامعي

232000813

مشروع تخرج - 2

كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

إشراف

د.

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

2026م

جدول المحتويات

1.	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....	3
1.1.	المقدمة	4
1.2.	مشكلة الدراسة.....	5
1.2.1.	فجوات على المستوى النظري:.....	6
1.2.2.	فجوات على المستوى التطبيقي:.....	6
1.3.	أهمية الدراسة.....	7
1.3.1.	على المستوى النظري:.....	7
1.3.2.	على المستوى التطبيقي:.....	7
1.4.	أسئلة الدراسة:.....	8
1.5.	أهداف الدراسة:.....	9
1.6.	فرضيات الدراسة.....	9
1.7.	نموذج الدراسة.....	10
1.8.	منهجية الدراسة.....	11
1.9.	الدراسة الميدانية.....	13
1.10.	مخطط المشروع المقترح.....	15
2.	الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....	17
2.1.	المقدمة:.....	18
2.2.	المتغيرات المستقلة:.....	19
2.3.	المتغير التابع:.....	20
2.4.	العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:.....	20
2.5.	الخاتمة:.....	21
	ملحق الاستبانة.....	22
	أدوات البحث:.....	24
	المراجع:.....	25

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة

تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة واحدة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى الدول. فهي لا تقتصر على توفير رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع، بل تشمل أيضًا نقل التكنولوجيا الحديثة، وتطوير القدرات البشرية، ونقل الخبرات الإدارية والتشغيلية، مما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية. وفي ظل التغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة، وما يكتنف الأسواق الدولية من تقلبات مالية وسياسية، أصبح جذب الاستثمارات الأجنبية مسألة حيوية لدول مثل المملكة العربية السعودية، التي تسعى إلى تنويع مصادر دخلها الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على النفط، وتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد. ومن هذا المنطلق، تتخذ المملكة إجراءات متعددة لتعزيز مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب، بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030 الطموحة، والتي تركز على تطوير بيئة أعمال محفزة، وتشجيع الابتكار، ودعم القطاعات غير النفطية الحيوية (أحمد، 2025).

تُعَد إدارة المخاطر المؤسسية أحد العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على قرارات المستثمرين الأجانب. فالمستثمرون يبحثون عن بيئات اقتصادية مستقرة وموثوقة، قادرة على التعامل مع المخاطر المحتملة سواء كانت مالية، أو سياسية، أو تشغيلية، أو تشريعية. وعندما تتمكن المؤسسات من وضع استراتيجيات فعالة لإدارة هذه المخاطر، فإن ذلك يعزز مستوى الثقة لدى المستثمرين ويقلل من شعورهم بعدم اليقين، مما يجعل السوق أكثر جاذبية للاستثمار. في المقابل، فإن ضعف إدارة المخاطر أو غيابها قد يؤدي إلى الخسائر غير المتوقعة، ويزيد من القلق لدى المستثمرين، وقد يثنيهم عن الدخول في السوق، خاصة في بيئات اقتصادية حديثة أو متقلبة مثل الأسواق النامية التي تسعى إلى التوسع في جذب رؤوس الأموال الأجنبية (الشيخ، 2017).

اتخذت الجهات الحكومية والقطاع الخاص خطوات كبيرة لتعزيز ثقافة إدارة المخاطر المؤسسية، من خلال تطوير الأطر القانونية والتنظيمية، وتبني معايير عالمية مثل إطار إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)، وتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والشفافية والمساءلة. هذه الجهود تهدف إلى تمكين الشركات من تحديد المخاطر المحتملة بشكل دقيق، وتقييمها بصورة علمية، ووضع الخطط المناسبة للتعامل معها بطرق تقلل من آثارها السلبية، وبالتالي توفير بيئة استثمارية أكثر أمانًا وثقة. وتشير العديد من الدراسات إلى أن وجود نظام فعال لإدارة المخاطر لا يقتصر تأثيره على تقليل الخسائر المحتملة فحسب، بل

يتمد ليشمل تحسين سمعة المؤسسة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحقيق استقرار اقتصادي يعزز من القدرة التنافسية على المستوى الإقليمي والدولي (قطارة، 2022).

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على العلاقة بين فعالية سياسات إدارة المخاطر ومستوى الثقة لدى المستثمرين الأجانب. كما تسعى الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي يمكن أن يساعد المؤسسات في تحسين آلياتها لإدارة المخاطر، وبالتالي تعزيز قدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية بما يساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق التنوع الاقتصادي. من خلال هذا التحليل، سيتم تسليط الضوء على أهمية إدارة المخاطر كأداة استراتيجية لتحقيق استقرار السوق وجذب المستثمرين، فضلاً عن دورها في تمكين المملكة من مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية بشكل أكثر فعالية ومرونة.

1.2. مشكلة الدراسة

تواجه المملكة العربية السعودية تحديات متعددة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة ضمن رؤية 2030 لتعزيز بيئة الاستثمار وتنويع مصادر الدخل الوطني. فالمستثمرون الأجانب غالباً ما يضعون في اعتبارهم مستوى المخاطر المؤسسية عند اتخاذ قرارات الاستثمار، حيث يُنظر إلى وجود إدارة مخاطر فعّالة كدليل على استقرار السوق وموثوقية المؤسسات المحلية. وعلى الرغم من تطبيق بعض السياسات التشريعية والتنظيمية لتعزيز الحوكمة والشفافية، إلا أن هناك قلة في الدراسات التي تقيّم تأثير إدارة المخاطر المؤسسية بشكل مباشر على جذب الاستثمارات الأجنبية داخل السياق السعودي. هذا الأمر يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية أنظمة إدارة المخاطر الحالية، ودرجة تكاملها مع الاستراتيجيات الوطنية لجذب الاستثمارات الأجنبية، ومدى مساهمتها في بناء الثقة لدى المستثمرين الأجانب.

كما تتضمن مشكلة الدراسة تحدياً آخر يتعلق بقياس العلاقة بين عناصر إدارة المخاطر المختلفة (مثل المخاطر المالية، التشغيلية، التشريعية، والبيئية) واستجابة المستثمرين الأجانب لها. فعلى الرغم من أن العديد من الدراسات العالمية أكدت الدور الحاسم لإدارة المخاطر في تعزيز جاذبية الأسواق الاستثمارية، إلا أن السياق السعودي يختلف من حيث البيئة الاقتصادية، والإطار التشريعي، ونضج أساليب إدارة المخاطر. هذا الاختلاف يجعل من الضروري دراسة هذه العلاقة محلياً

وبصورة منهجية، لمعرفة مدى قدرة المؤسسات السعودية على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال سياسات إدارة المخاطر المؤسسية (AlTunisi، 2025).

1.2.1. فجوات على المستوى النظري:

على المستوى النظري، توجد عدة فجوات تستدعي البحث والدراسة، أبرزها:

1. معظم الدراسات العالمية ركزت على أثر إدارة المخاطر على الاستثمارات الأجنبية في الأسواق الغربية أو الأسواق الناشئة الأخرى، مما يجعل هناك نقصاً في الدراسات النظرية التي تربط بين إدارة المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية داخل المملكة العربية السعودية.
2. الكثير من الدراسات تناولت نوعاً واحداً من المخاطر (مالية، أو تشغيلية، أو تشريعية) دون استعراض العلاقة الشاملة بين جميع أنواع المخاطر المؤسسية وتأثيرها المشترك على قرارات المستثمرين.
3. توجد حاجة لتطوير نماذج نظرية محلية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيئة الاقتصادية والتنظيمية في المملكة، بما يمكن من فهم أفضل لكيفية تأثير إدارة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية (Ghose، 2025).

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي:

على المستوى التطبيقي، تظهر الفجوات التالية:

1. هناك محدودية في الدراسات التي تعتمد على بيانات ميدانية حقيقية من المستثمرين الأجانب أو المؤسسات السعودية لتقييم فعالية إدارة المخاطر، مما يحد من القدرة على تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق.
2. لا توجد دراسات كافية توضح كيفية تفاعل السياسات الحكومية لجذب الاستثمارات الأجنبية مع ممارسات إدارة المخاطر داخل الشركات والمؤسسات السعودية، وهو ما يقلل من فعالية الإجراءات المتخذة.

3. معظم الدراسات التطبيقية تميل إلى التحليل النوعي، مع غياب الدراسات الكمية التي تقيس بشكل دقيق مدى تأثير ممارسات إدارة المخاطر على قرارات الاستثمار الأجنبية، بما في ذلك تقدير مستوى المخاطر المقبولة وتأثيرها على الثقة الاستثمارية (Ali، 2025).

1.3. أهمية الدراسة

1.3.1. على المستوى النظري:

تكمن أهمية هذه الدراسة على المستوى النظري في إثرائها للأدبيات الأكاديمية المتعلقة بإدارة المخاطر المؤسسية والاستثمارات الأجنبية، وخاصة في السياق السعودي الذي يعكس بيئة اقتصادية متطورة نسبيًا في المنطقة العربية. فمعظم الدراسات السابقة ركزت على الأسواق الغربية أو الأسواق الناشئة خارج المملكة، ولم تتناول بدقة العلاقة المتبادلة بين إدارة المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية ضمن البيئة الاقتصادية والقانونية السعودية. ومن خلال تحليل هذه العلاقة، تسهم الدراسة في تطوير الإطار النظري الذي يوضح كيفية تأثير إدارة المخاطر على قرارات المستثمرين، سواء فيما يتعلق بالمخاطر المالية، التشغيلية، التشريعية أو البيئية، وربط ذلك بمستوى الثقة لدى المستثمرين الأجانب. كما تتيح الدراسة إمكانية صياغة نموذج تحليلي نظري يمكن أن يكون مرجعًا للأبحاث المستقبلية في هذا المجال، ويعمل على سد الفجوات المعرفية القائمة حول تكامل استراتيجيات إدارة المخاطر مع سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية (Morsi، 2025).

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

أما على المستوى التطبيقي، فتبرز أهمية الدراسة في تقديم توصيات عملية لصانعي القرار والمستثمرين والمؤسسات السعودية لتعزيز فعالية إدارة المخاطر وتحسين جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. فنتائج الدراسة من شأنها أن تساعد الشركات على تطوير أنظمة وإجراءات أكثر كفاءة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر، بما يقلل من احتمالية التعرض للخسائر ويعزز من مستوى الثقة لدى المستثمرين الأجانب. كما ستوفر الدراسة بيانات ومؤشرات قابلة للقياس يمكن أن يستخدمها القطاع الحكومي في تصميم سياسات استثمارية مدروسة تدعم بيئة أعمال مستقرة وموثوقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن

تسهم نتائج الدراسة في تعزيز التواصل بين القطاعين العام والخاص، من خلال توفير إطار عمل عملي لتطبيق إدارة المخاطر المؤسسية كأداة استراتيجية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة (Aldhawyan, 2025).

1.4. أسئلة الدراسة:

👉 السؤال الرئيسي:

- ما أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية؟

👉 الأسئلة الفرعية:

1. ما العلاقة بين فعالية إدارة المخاطر المالية للمؤسسات السعودية ومستوى جذب الاستثمارات الأجنبية؟
2. كيف يؤثر تطبيق سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر التشغيلية على ثقة المستثمرين الأجانب في السوق السعودي؟
3. ما مدى تأثير إدارة المخاطر التشريعية والتنظيمية على قرارات الاستثمار لدى الشركات الأجنبية؟
4. كيف تسهم إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
5. ما دور التكامل بين أنواع المخاطر المختلفة وإستراتيجيات المؤسسات في تحسين القدرة التنافسية للمملكة على جذب الاستثمارات الأجنبية؟

1.5. أهداف الدراسة:

👉 الهدف الرئيسي:

- تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، وتحديد مدى مساهمة سياسات إدارة المخاطر في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب وتحفيزهم على الاستثمار المباشر في السوق السعودي.

👉 الأهداف الفرعية:

1. تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر المالية للمؤسسات السعودية ومستوى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. دراسة أثر تطبيق سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر التشغيلية على ثقة المستثمرين الأجانب في السوق السعودي.
3. تقييم تأثير إدارة المخاطر التشريعية والتنظيمية على قرارات الاستثمار لدى الشركات الأجنبية.
4. التعرف على دور إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
5. تحديد مدى فعالية التكامل بين أنواع المخاطر المختلفة واستراتيجيات المؤسسات في تحسين القدرة التنافسية للمملكة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

1.6. فرضيات الدراسة

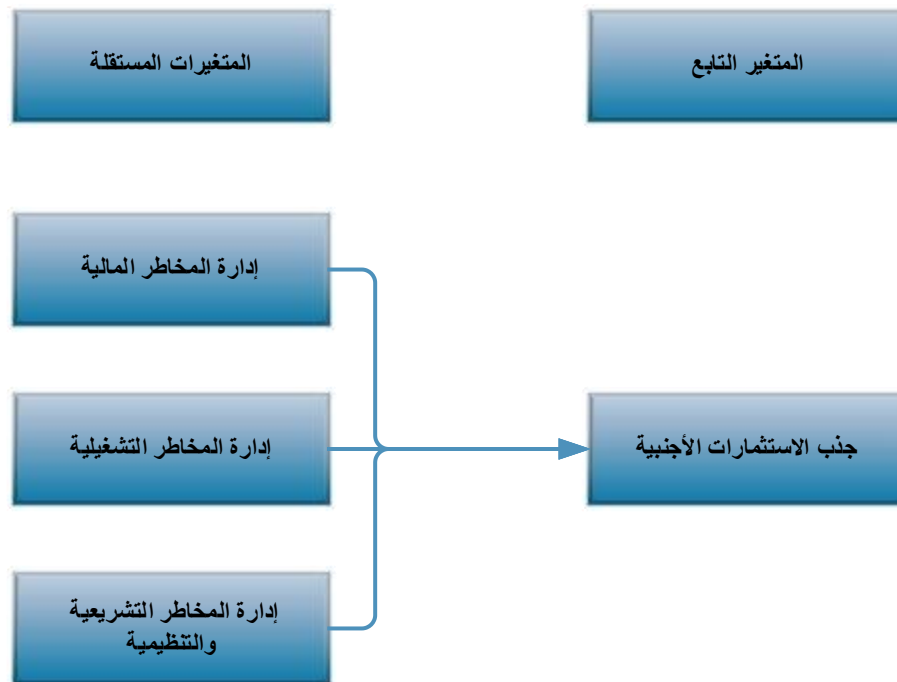
👉 الفرضية الرئيسية

- تفترض الدراسة أن إدارة المخاطر المؤسسية تؤثر بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

👉 الفرضيات الفرعية:

1. هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المالية للمؤسسات السعودية ومستوى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. يساهم تطبيق سياسات الحوكمة وإدارة المخاطر التشغيلية في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في السوق السعودي بشكل إيجابي وملحوظ.
3. تؤثر إدارة المخاطر التشريعية والتنظيمية تأثيراً إيجابياً على قرارات الاستثمار لدى الشركات الأجنبية.
4. تسهم إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في زيادة جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
5. يزداد تأثير جذب الاستثمارات الأجنبية عندما تكون استراتيجيات إدارة المخاطر متكاملة وتغطي جميع أنواع المخاطر المالية، التشغيلية، التشريعية، والبيئية.

1.7. نموذج الدارسة



المصدر: إعداد الباحث

1.8. منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهجية الكمية بهدف تحليل أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية. وقد تم اختيار هذا المنهج لما يتميز به من القدرة على قياس المتغيرات بدقة، وتحليل العلاقات بين الظواهر الاقتصادية والمؤسسية من خلال الأدوات الإحصائية والقياسية، مما يتيح استخلاص نتائج موضوعية قابلة للتعميم ضمن إطار الدراسة. ويعد المنهج الكمي مناسباً بشكل خاص لهذه الدراسة، نظراً لأن البيانات المتعلقة بالممارسات المؤسسية، وفعالية إدارة المخاطر، وحجم الاستثمارات الأجنبية يمكن تحويلها إلى مؤشرات رقمية قابلة للقياس، مما يسمح بتحليلها بأسلوب علمي دقيق.

- تصميم الدراسة

تم تصميم الدراسة وفق تصميم وصفي – سببي (Descriptive-Causal Design)، حيث يهدف الجزء الوصفي إلى التعرف على الخصائص العامة للمؤسسات السعودية وطبيعة ممارسات إدارة المخاطر فيها، بينما يهدف الجزء السببي إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (إدارة المخاطر المالية، التشغيلية، والتشريعية) والمتغير التابع (جذب الاستثمارات الأجنبية). ويتيح هذا التصميم إمكانية تحديد مدى تأثير كل بُعد من أبعاد إدارة المخاطر على القدرة الاستثمارية للمملكة، وتقدير حجم العلاقة بين هذه المتغيرات باستخدام أساليب التحليل الإحصائي المتقدمة.

- مجتمع الدراسة وعينتها

يشمل مجتمع الدراسة جميع المؤسسات السعودية العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تتعامل مع المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى الشركات الأجنبية التي لها استثمارات أو شراكات في المملكة. وتم اختيار عينة عشوائية طبقية لضمان تمثيل جميع القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على المؤسسات ذات العلاقة المباشرة بالاستثمارات الأجنبية. وتم تحديد حجم العينة وفق معايير الإحصاء لضمان دقة النتائج، بحيث تكون البيانات المجموعة كافية لاختبار الفرضيات واستخلاص استنتاجات موثوقة. ويستند اختيار العينة أيضاً إلى المعايير الزمنية والمكانية، مع مراعاة وجود بيانات حديثة متاحة عن كل مؤسسة ضمن نطاق الدراسة.

- أدوات جمع البيانات

تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، نظرًا لملاءمته للمنهجية الكمية وقدرته على قياس آراء وممارسات الأفراد والمؤسسات بدقة. وقد صُمم الاستبيان ليغطي جميع المتغيرات المستقلة (المخاطر المالية، التشغيلية، والتشريعية) والمتغير التابع (جذب الاستثمارات الأجنبية)، مع استخدام مقياس ليكرت المكونة من خمسة مستويات لتقدير درجة الاتفاق أو الاختلاف مع كل بند. وتم اختبار أداة الاستبيان من خلال اختبار الصدق والثبات لضمان دقة وموثوقية البيانات المجموعة، مما يضمن إمكانية استخدام النتائج في التحليل الإحصائي بثقة عالية.

- أساليب التحليل الإحصائي

بعد جمع البيانات، سيتم تحليلها باستخدام برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS أو أي برامج مشابهة. وستشمل أساليب التحليل:

- التحليل الوصفي لتحديد الخصائص العامة للمتغيرات ومستوى انتشار ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات.
- تحليل الارتباط (Correlation Analysis) لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- التحليل الانحداري (Regression Analysis) لتحديد مدى تأثير كل بعد من أبعاد إدارة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية وقياس قوة العلاقة وتأثيرها الإحصائي.
- اختبار الفرضيات باستخدام مستويات الدلالة الإحصائية المناسبة (Significance Level) للتأكد من صحة النتائج وقابليتها للتعميم.

1.9. الدراسة الميدانية

تمثل الدراسة الميدانية جزءاً جوهرياً من هذا البحث، إذ تهدف إلى جمع بيانات دقيقة من الواقع العملي للمؤسسات السعودية والمستثمرين الأجانب بهدف اختبار الفرضيات المقررة وتحليل أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية. وتعتمد الدراسة الميدانية على الأسلوب الكمي في جمع البيانات، باستخدام أدوات قياس موضوعية تسمح بتقييم المتغيرات المستقلة الثلاثة (إدارة المخاطر المالية، التشغيلية، التشريعية) والمتغير التابع (جذب الاستثمارات الأجنبية) بشكل قابل للقياس والتحليل الإحصائي.

- مجتمع الدراسة وعينها الميدانية

يشمل مجتمع الدراسة جميع المؤسسات السعودية العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تتعامل مع المستثمرين الأجانب، بما في ذلك القطاعات الصناعية والخدمية والتجارية، بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب الذين لديهم مشاريع أو استثمارات قائمة داخل المملكة.

لتنفيذ الدراسة الميدانية بشكل فعال، تم استخدام العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل جميع القطاعات الاقتصادية ذات الصلة، مع مراعاة حجم المؤسسة ونوع النشاط الاقتصادي ومستوى تعاملها مع المستثمرين الأجانب. وقد تم تحديد حجم العينة بحيث يحقق معايير الدقة الإحصائية والموثوقية العالية، مما يتيح إجراء التحليل الكمي واختبار الفرضيات بثقة، مع إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة الكلي.

- أدوات جمع البيانات الميدانية

اعتمدت الدراسة الميدانية على استبيانات مغلقة ومهيكلية، تم تصميمها لتغطية جميع أبعاد إدارة المخاطر المؤسسية (المالية، التشغيلية، التشريعية) وعلاقتها بجذب الاستثمارات الأجنبية. وقد تم استخدام مقياس ليكرت من خمسة مستويات لقياس مدى الاتفاق أو الاختلاف مع كل بند من بنود الاستبيان، لضمان الدقة في قياس مواقف واستجابات المستجيبين. كما تم إجراء اختبار الصدق والثبات للاستبيان قبل تطبيقه على العينة، وذلك للتأكد من أن البيانات المجموعة دقيقة وقابلة للتحليل الإحصائي.

بالإضافة إلى ذلك، تم الاهتمام بجمع بيانات داعمة من السجلات الرسمية للشركات وتقارير الاستثمار الأجنبية، لتدعيم النتائج وتحليل العلاقة بين فعالية إدارة المخاطر ومستوى جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل أكثر موثوقية ودقة.

- إجراءات جمع البيانات

بدأت عملية جمع البيانات الميدانية بعد التأكد من صلاحية أدوات القياس ووضوح محتوى الاستبيان للمستجيبين. تم توزيع الاستبيانات على الموظفين المسؤولين عن إدارة المخاطر في المؤسسات السعودية، وكذلك على المستثمرين الأجانب المشاركين في السوق السعودي، مع ضمان السرية التامة للبيانات وطمأنة المشاركين بأن استخدام المعلومات سيكون لأغراض البحث العلمي فقط.

كما تم توجيه المشاركين لملء الاستبيان بطريقة دقيقة، مع توفير توضيحات حول كيفية تقييم كل بند، وذلك لتقليل الأخطاء المحتملة وتحسين جودة البيانات المجموعة. وبعد جمع الاستبيانات، تم مراجعة كل الاستبيانات للتأكد من اكتمالها وصلاحية الردود للتحليل الإحصائي.

- أهداف الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى:

1. قياس مستوى فعالية إدارة المخاطر المؤسسية في المؤسسات السعودية من خلال المتغيرات المالية والتشغيلية والتشريعية.
2. تقييم مدى تأثير هذه الممارسات على ثقة المستثمرين الأجانب ورغبتهم في ضخ استثمارات جديدة داخل المملكة.
3. تحديد العلاقة السببية بين كل بعد من أبعاد إدارة المخاطر والمؤشر العام لجذب الاستثمارات الأجنبية.
4. تقديم نتائج قابلة للتحليل الإحصائي يمكن استخدامها في اختبار الفرضيات واستخلاص استنتاجات عملية لدعم السياسات المؤسسية والحكومية.

1.10. مخطط المشروع المقترح

المرحلة	الأنشطة الرئيسية	الأهداف	المدة الزمنية	المخرجات المتوقعة
التحضير والتخطيط	مراجعة الأدبيات والمراجع العلمية	وضع خطة واضحة ومنهجية للدراسة	0.5 شهر	خطة بحثية مفصلة مع جدول زمني
	تحديد أدوات جمع البيانات	تصميم الاستبانة وأدوات القياس		أدوات جمع بيانات جاهزة للاستخدام
	التنسيق مع الجهات المشاركة	الحصول على الموافقات اللازمة		موافقات رسمية من المؤسسات المشاركة
جمع البيانات	توزيع الاستبانة على المشاركين	جمع بيانات ميدانية دقيقة وموثوقة	1 شهر	مجموعة بيانات مكتملة وصحيحة
	إجراء مقابلات مع خبراء مختارين	تعميق الفهم حول التحديات والفرص		ملاحظات ومعلومات نوعية داعمة
تحليل البيانات	تنظيف وترتيب البيانات	التأكد من جودة البيانات ودقتها	1 شهر	بيانات جاهزة للتحليل
	استخدام البرامج الإحصائية (SPSS) وغيرها	اختبار الفرضيات وتحليل العلاقات بين المتغيرات		نتائج إحصائية تدعم أو ترفض الفرضيات
	إعداد الرسوم البيانية والتقارير التحليلية	توضيح النتائج وتفسيرها		جداول ورسوم بيانية وتفسيرية مفصلة
إعداد التقرير النهائي	صياغة نتائج الدراسة والتوصيات	تقديم بحث متكامل وموثق	1 شهر	تقرير نهائي متكامل يشمل كافة أجزاء الدراسة
	مراجعة التقرير وتنقيحه	ضمان دقة وسلاسة المحتوى		تقرير معد للنشر أو العرض

عرض النتائج	تقديم العرض في مؤتمرات أو ورش عمل	نشر المعرفة والاستفادة العملية	0.5 شهر	عرض تقديمي شامل + ملاحظات وردود فعل من الجمهور
	مناقشة نتائج الدراسة مع الجهات المعنية	الحصول على تقييمات وملاحظات لتحسين البحث		مخرجات نقاشية تعزز من جودة البحث وتطبيقه المستقبلي

2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة:

يعتبر الفصل الثاني من هذه الدراسة مرحلة أساسية لبناء الإطار المفاهيمي والنظري للبحث، حيث يركز على توضيح المفاهيم الرئيسية التي تشكل جوهر الدراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات المختلفة. ويأتي هذا الفصل بعد تقديم الإطار العام للمشكلة البحثية، ليسلط الضوء على العناصر المؤثرة في نتائج البحث ويبيّن القارئ لفهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، دون الخوض مباشرة في التفاصيل التطبيقية أو القياسية الخاصة بها، والتي سيتم تناولها لاحقًا في الفصل الثالث والرابع.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم الأساس النظري والمنهجي لفهم المتغيرات التي تمثل جوهر الدراسة، مع التركيز على كيفية تفاعلها وتأثيرها على بعضها البعض ضمن الإطار البحثي. ومن خلال هذا التناول، سيتمكن الباحث من تحديد العلاقة المحتملة بين المتغيرات، واستنتاج الاتجاهات العامة التي قد تظهر في التحليل الميداني، وبالتالي توفير قاعدة متينة لتفسير النتائج لاحقًا. ويعد هذا الجانب مهمًا لأنه يعزز القدرة على ربط النظرية بالممارسة، ويضمن أن تكون الفرضيات والأسئلة البحثية مستندة إلى أسس علمية واضحة ومنطقية، مما يزيد من مصداقية الدراسة العلمية وعمق التحليل.

كما يسعى الفصل الثاني إلى توضيح أهمية دراسة المتغيرات والعلاقات بينها، حيث أن فهم هذه العلاقات يمثل حجر الزاوية في أي بحث علمي يسعى إلى تحليل أثر العوامل المؤسسية على النتائج الاقتصادية، مثل جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة. ويبرز هذا الفصل الدور المحوري للمتغيرات في تشكيل الإطار النظري للدراسة، كما يوضح كيف يمكن لهذه المتغيرات أن تؤثر على بعضها البعض، بما يساهم في تقديم صورة شاملة حول طبيعة التأثيرات المحتملة. كما يعزز هذا الفصل قدرة الباحث على صياغة الفرضيات بدقة، وتصميم أدوات القياس المناسبة، وتوجيه الدراسة الميدانية بشكل علمي، بما يضمن تحقيق أهداف البحث والوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق العملي.

يمثل الفصل الثاني جسرًا مهمًا بين الإطار النظري العام للدراسة والممارسة التطبيقية التي سيتم تناولها لاحقًا، ويؤسس لفهم شامل للمتغيرات وطبيعة العلاقة بينها قبل الانتقال إلى المرحلة الميدانية والتحليل الإحصائي. كما يساهم في تهيئة القارئ والممارس الأكاديمي على حد سواء لفهم الأسس التي يستند إليها البحث، ويعطي رؤية واضحة حول أهمية المتغيرات والعلاقات المتبادلة بينهما في سياق البحث عن أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية.

2.2. المتغيرات المستقلة:

- المتغير المستقل الأول: إدارة المخاطر المالية

تتمحور إدارة المخاطر المالية حول التعرف على المخاطر الاقتصادية المحتملة، بما في ذلك مخاطر السيولة، والتقلبات في أسعار الصرف، ومخاطر الائتمان، والتغيرات الاقتصادية العالمية. يهدف هذا البعد من إدارة المخاطر إلى حماية رأس المال المستثمر وضمان استقرار المؤسسات ماليًا، بما يعزز قدرة الشركات على الصمود أمام الأزمات المالية المفاجئة. يعد هذا المتغير جوهريًا لأن المستثمرين الأجانب يبحثون عن أسواق مستقرة ماليًا لتقليل احتمالية الخسائر، وبالتالي فإن وجود أنظمة مالية قوية ومستقرة يرفع من ثقة المستثمرين ويزيد من جاذبية المملكة كوجهة استثمارية آمنة (Eyinade، 2025).

- المتغير المستقل الثاني: إدارة المخاطر التشغيلية

تركز إدارة المخاطر التشغيلية على المخاطر المرتبطة بالعمليات اليومية للمؤسسة، بما في ذلك أعطال المعدات، وأخطاء الإجراءات، ونقص الموارد البشرية، والمشكلات في سلسلة الإمداد والإنتاج. يساهم هذا البعد في ضمان استمرارية الأعمال وتقليل تأثير الأحداث غير المتوقعة على أداء المؤسسات. وتبرز أهميته بشكل خاص في سياق جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يبحث المستثمرون عن مؤسسات قادرة على الحفاظ على كفاءتها التشغيلية والتكيف مع التحديات، مما يعكس قدرة المملكة على توفير بيئة استثمارية مرنة ومستقرة (Vicente، 2024).

- المتغير المستقل الثالث: إدارة المخاطر التشريعية والتنظيمية

يتعلق هذا البعد بقدرة المؤسسات على التعامل مع المخاطر المرتبطة بالإطار القانوني والتنظيمي، بما في ذلك الامتثال للقوانين المحلية والدولية، والتغيرات في السياسات الحكومية، ومتطلبات الترخيص، وحماية حقوق المستثمرين. يمثل هذا المتغير عنصرًا أساسيًا لبناء الثقة لدى المستثمرين الأجانب، إذ يضمن أن البيئة الاستثمارية في المملكة آمنة وموثوقة، وأن أي تغييرات تشريعية لن تؤثر سلبًا على استثماراتهم. كما أن الامتثال للقوانين يعزز سمعة المؤسسات ويزيد من قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Shekarabi، 2025).

2.3. المتغير التابع:

- جذب الاستثمارات الأجنبية

يشير المتغير التابع إلى قدرة المملكة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، ويعكس مستوى الثقة التي يضعها المستثمرون الأجانب في بيئة الأعمال المحلية. ويُقاس هذا المتغير عادة من خلال حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة، وعدد المشاريع الاستثمارية المنفذة، ومؤشرات الثقة الاستثمارية لدى الشركات الأجنبية. يمثل جذب الاستثمارات الأجنبية الهدف النهائي الذي تسعى إليه المؤسسات والجهات الحكومية، ويُعتبر مؤشرًا رئيسيًا على استقرار البيئة الاقتصادية وكفاءة السياسات المؤسسية. فعندما تتمكن المؤسسات من إدارة المخاطر بفعالية، يقل شعور المستثمرين بعدم اليقين، ويزداد استعدادهم للاستثمار المباشر في السوق السعودي، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويحقق أهداف رؤية 2030 في تنويع مصادر الدخل الوطني (Katitas، 2024).

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

يعكس نموذج الدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث يفترض أن إدارة المخاطر المالية، التشغيلية، والتشريعية تؤثر بشكل مباشر وإيجابي على جذب الاستثمارات الأجنبية. فعندما تعمل المؤسسات على إدارة المخاطر المالية بفعالية، يتم تقليل المخاطر الاقتصادية، مما يشجع المستثمرين على ضخ رؤوس الأموال. وبالمثل، فإن إدارة المخاطر التشغيلية تضمن استمرارية الأعمال وكفاءة الأداء، بينما توفر إدارة المخاطر التشريعية بيئة قانونية آمنة وموثوقة. ويؤكد النموذج على أن التكامل بين هذه المتغيرات المستقلة الثلاثة يخلق إطارًا شاملاً لإدارة المخاطر، يعزز من ثقة المستثمرين، ويرفع من قدرة المملكة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (Bui و Krajcsák، 2023).

2.5. الخاتمة:

في ختام هذا الفصل، يتضح الدور المحوري الذي يلعبه الإطار النظري في توضيح العلاقة بين المتغيرات الأساسية للدراسة، إذ ساهم الفصل في بناء الأسس المفاهيمية التي تربط بين العوامل المؤسسية المختلفة ونتائجها المحتملة على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية. وقد ركز الفصل على شرح طبيعة المتغيرات الرئيسية والعلاقات المحتملة بينها، مع إبراز الأبعاد النظرية التي تحكم هذه العلاقة، دون الدخول في التفاصيل التطبيقية أو القياسات العملية، والتي ستتم معالجتها لاحقاً في الفصول الميدانية والتحليلية.

وبشكل هذا التركيز على الجانب النظري أمراً بالغ الأهمية، لأنه يوفر للباحث قاعدة علمية متينة لفهم كيفية تفاعل المتغيرات المختلفة وتأثير كل منها على الأخرى، ويتيح إمكانية صياغة الفرضيات البحثية بشكل منطقي وموضوعي. ومن خلال هذا التناول، أصبح بالإمكان تصور كيف يمكن أن تتكامل هذه المتغيرات لتشكيل إطار شامل لدراسة أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية، بما يدعم صياغة استنتاجات دقيقة وتحليل علمي موثوق في الفصول التالية.

يوضح الفصل أهمية دراسة العلاقات بين المتغيرات ضمن الإطار النظري قبل الانتقال إلى الدراسة الميدانية، حيث أن فهم هذه العلاقات يمكن الباحث من بناء نموذج بحثي متكامل، وتصميم أدوات قياس دقيقة، وتوجيه الاستبيانات وتحليل البيانات بأسلوب منهجي. كما يعزز هذا التناول قدرة القارئ على إدراك السياق الذي تتحرك فيه المتغيرات، وفهم التفاعلات المحتملة بين ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يساهم في تعزيز عمق الدراسة ومصداقيتها الأكاديمية.

إن الفصل الثاني قد حقق الهدف الأساسي منه، وهو تقديم الإطار النظري اللازم لفهم المتغيرات والعلاقات بينها، وإرساء الأسس اللازمة لاختبار الفرضيات الميدانية والتحليل الكمي لاحقاً. كما ساهم في توضيح أهمية دراسة المتغيرات بطريقة شاملة ومنهجية، بما يضمن أن النتائج التي سيتم الوصول إليها في الفصول القادمة ستكون مستندة إلى أساس علمي واضح وقابل للتفسير والتطبيق في الواقع المؤسسي والاستثماري في المملكة العربية السعودية.

ملحق الاستبانة

الإجابة					الأسئلة
					1- الأسئلة العامة
العمر	30-20	40-30	50-40	60-50	+60
الجنس	ذكر	أنثى			
الدرجة العلمية	شهادة الدراسة الثانوية	درجة البكالوريوس	شهادة عليا	ماجستير	دكتوراه
					2- أسئلة الإستبيان
تعتمد المؤسسة منهجية واضحة لتحديد المخاطر المحتملة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
يتم تقييم المخاطر المؤسسية بشكل دوري ومنتظم	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
تستخدم المؤسسة أدوات تحليل حديثة لتقدير مستوى المخاطر	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
يتم إشراك الإدارات المختلفة في عملية تحديد المخاطر	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
تمتلك المؤسسة خططاً واضحة للاستجابة للمخاطر عند حدوثها	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
تساهم استراتيجيات إدارة المخاطر في تقليل الخسائر المحتملة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
يتم تحديث خطط إدارة المخاطر بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة

أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم إدارة المخاطر في تعزيز استقرار الأداء المالي للمؤسسة
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تلتزم المؤسسة بمبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	يتم الإفصاح بشفافية عن المخاطر المحتملة للمستثمرين
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تعزز التقارير الدورية حول المخاطر ثقة المستثمرين بالمؤسسة
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم سياسات الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تعكس ممارسات إدارة المخاطر مستوى عالٍ من الاحترافية المؤسسية
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم إدارة المخاطر الفعالة في تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	يشعر المستثمرون الأجانب بالثقة في بيئة الأعمال نتيجة وضوح سياسات إدارة المخاطر
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	يؤدي استقرار البيئة المؤسسية إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية
أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق ولا أرفض	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تعتبر إدارة المخاطر عاملاً أساسياً في اتخاذ المستثمر الأجنبي قرار الاستثمار

➤ <https://forms.gle/sN3SxfrEbb9N8dYN9>

أدوات البحث:

م	أداة البحث	الهدف من استخدامها	عدد الفقرات	طريقة القياس
1	الاستبيان المغلق (مقياس ليكرت الخماسي)	قياس فعالية إدارة المخاطر المالية في المؤسسات السعودية	5	ليكرت الخماسي
2	الاستبيان المغلق (مقياس ليكرت الخماسي)	قياس فعالية إدارة المخاطر التشغيلية في المؤسسات السعودية	5	ليكرت الخماسي
3	الاستبيان المغلق (مقياس ليكرت الخماسي)	قياس فعالية إدارة المخاطر التشريعية والتنظيمية في المؤسسات السعودية	5	ليكرت الخماسي
4	الاستبيان المغلق (مقياس ليكرت الخماسي)	تقييم أثر إدارة المخاطر المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية من قبل المستثمرين الأجانب	5	ليكرت الخماسي
5	الاستبيان المغلق (مقياس ليكرت الخماسي)	جمع البيانات الديموغرافية والخصائص العامة للعينة لدعم التحليل الإحصائي	5	ليكرت الخماسي

المراجع:

- المراجع العربية

- أحمد, ش. و. (2025). قياس أثر إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) على كفاءة الاستثمار وانعكاسه على قيمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . Retrieved from <https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1736452-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3-%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D9%8A%D8%A9-erm-lrm-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%83%D9%81>
- الشيخ, ع. ا. (2017). أثر مخاطر الدولة على الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي الغير مباشر : دراسة تحليلية للفترة من 1996-2006 . Retrieved from <https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-304204-%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A-%D8>
- قطارة, م. س. (2022). دراسة تحليلية لأثر سياسات الإصلاح التنظيمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري . Retrieved from https://espe.sl.journals.ekb.eg/article_274570.htm

- Aldhawyan, S. (2025). Foreign direct investment in Saudi Arabia's post-pandemic ERA: Determinants and impact. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/392074453_Foreign_direct_investment_in_Saudi_Arabia's_post-pandemic_ERA_Determinants_and_impact
- Ali, N. B. (2025). The Effect of Environmental, Social, and Governance (ESG) Disclosure on the Profitability of Saudi-Listed Firms: Insights from Saudi Vision 2030. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/7/2977>
- AlTunisi, M. (2025). Sustaining Foreign Direct Investment in Saudi Arabia: An Analysis of Investment Protection Frameworks and Their Impact on Economic Growth Within Vision 2030. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/19/8845>
- Bui, H., & Krajcsák, Z. (2023). The impacts of corporate governance on firms' performance: from theories and approaches to empirical findings. Retrieved from <https://www.emerald.com/jfr/article/32/1/18/1220138/The-impacts-of-corporate-governance-on-firms>
- Eyinade, W. (2025). Financial risk management strategies and their influence on organizational stability. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/393520064_Financial_risk_management_strategies_and_their_influence_on_organizational_stability
- Ghose, B. (2025). Exploring New Aspects of Corporate Dividend Policy: Case of an Emerging Nation. Retrieved from <https://www.mdpi.com/1911-8074/18/5/232>
- Katitas, A. (2024). Investment incentives attract foreign direct investment: evidence from the great recession. Retrieved from

https://www.researchgate.net/publication/380816756_Investment_incentives_attract_foreign_direct_investment_evidence_from_the_great_recession

Morsi, S. A. (2025). The role of risk management in the sustainability of production facilities in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/395515489_The_role_of_risk_management_in_the_sustainability_of_production_facilities_in_Saudi_Arabia

Shekarabi, S. A. (2025). Supply Chain Resilience: A Critical Review of Risk Mitigation, Robust Optimisation, and Technological Solutions and Future Research Directions. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s40171-025-00458-8>

Vicente, V. (2024). Operational Risk Management: Overview and Guide. Retrieved from <https://auditboard.com/blog/operational-risk-management>